المجلَّة الأردنيَّة في

اللُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة علميَّة عالميَّة محكّمة

المجلد (٢) العدد (٤) رمضان ١٤٢٧هـ / تشرين أول ٢٠٠٦م

رئيس التحرير
أ.د سمير الدروبي

سكرتير التحرير
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان — أ.د. نهاد الموسى
أ.د. يوسف بكار — أ.د. محمود مغالسة
أ.د. عبدالفتاح الحموز — أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د عبدالكريم خليفة — أ.د ناصر الدين الأسد
أ.د محمود السمرة — أ.د شاكر الفحام
أ.د أحمد الضبيب — أ.د عبدالملك مرتاض
أ.د أحمد مطلوب — أ.د عبدالسلام المسدي
أ.د محمد بن شريفه — أ.د عبدالعزيز المقالح
أ.د عبدالعزيز المانع — أ.د عبدالقادر الرباعي
أ.د عبدالجليل عبدالمهدي — أ.د صلاح فضل

التحرير اللغويّ
د. جزاء مصاروة (عربي)
د. خالد شقير (انجليزي)

التنضيد والاخراج الضوئيّ
نهلة عبدالكريم يونس

التحرير الفني
خالد المواجدة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

محتويات العدد

المجلد (٢) العدد (٤) رمضان ١٤٢٧هـ / تشرين أول ٢٠٠٦م

البحوث باللغة العربية

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحات
• **ظاهرة إسكان المتحرك في أواخر الكلمات بين القراء والنحاة**	د. ابراهيم يوسف السيد	١١-٤٠
• **الليل في شعر عبدالله بن المعتز**	د. صالح علي الشتيوي	٤١-٥٧
• **مرويات وقعة صفين الشعرية لنصر بن مزاحم المنقري**	د. فريال عبدالله هديب	٥٩-٨٩
• **وعي التاريخ في رواية " باب الشمس" لإلياس خوري**	د. زهير عبيدات	٩١- ١١٦
• **أدب تحرير عكا سنة ٦٩٠هـ**	د. حفظي حافظ محمد	١١٧-١٤٨
• **رسالة قاضي سرقسطة إلى أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين**	د. حامد كساب عياط	١٤٩-١٩٥

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ظاهرة إسكان المتحرك في أواخر الكلمات بين القراء والنحاة

إبراهيم يوسف السيد *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٥/١/٣٠ تاريخ القبول: ٢٠٠٥/٤/٣

ملخّص

أدَّى إسكان أواخر الكلمات الصحيحة الآخر في بعض القراءات القرآنية إلى خلاف عميق بين القراء والنحـــاة، لأن هذه الحركة علم على الإعراب وحذفها ينسف أصلاً من أصوله. لذلك اختلف النحاة في نظرتهم إلى الظاهرة بين متأول لها ومنكر ومجيز. أما القراء فقد تمسّكوا بها في بعض القراءات، لتوفّر شروط القراءة الصحيحة عندهم فيها، غير مبالين بأقوال النحاة. ولا يستطيع الناظر في أقوال الفريقين الخروج برأي موحد، أو حل للمشكلة القائمة بينهما.

ومن المحدثين من يرى تفسير الظاهرة على أساس النظام المقطعي للعربية، ومنهم من يرى أنها ربما تكون مقدّمة للتخلي عن حركات الإعراب في أواخر الكلمات في اللهجات المحكيّة على النحو الذي نشاهده في لهجاتنا المعاصرة.

Abstract

The neutralization of the inflections of consonantal- ending words in some Quranic readings have caused a deep dispute between readers and syntacticians, because this inflection indicates the (word/sentence) syntax, removing it would demolish one of its foundations. Hence, syntacticians have had different attitudes towards this phenomenon, some tried to interpret it, some denounced it, while others approved it. As for readers, they held on to it in some readings which maintained the conditions of a correct reading regardless of what syntacticians said. It's not possible for the examiner of both groups to reach a unified opinion or to resolve the pending problem between them.

Some modernists view this phenomenon on the basis of Arabic segmental system, while others regard it as an onset of abandoning inflections in word-endings in spoken dialects as manifested in what we observe in our contemporary dialects.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة آل البيت.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقدمـــة

أثارت ظاهرة إسكان أواخر الكلمات في بعض القراءات القرآنية جدلاً واسعاً بين القراء والنحـــاة، ذلك أن الحركة الإعرابية علم على الإعراب، وحذفها يمس ظاهرة الإعراب في الصميم، ويهدم أصلاً مـــن أصولها، ويسبب مشكلة خطيرة عند النحويين. لذلك رفض جمهورهم ما ذهب إليه بعض القراء من السبعة وغيرهم من حذف للحركة في أواخر بعض الكلمات في قراءتهم للآيات الكريمة، وتأولوه على أنه اختلاس للحركة لا حذف لها، وإن كانوا قد أجازوا الإسكان في الشعر لضرورة الوزن والقافيـــة، ورووا بعـــض أمثلته.

أما القراء فكانت لهم نظرتهم المختلفة: فقد تمسكوا بظاهرة الإسكان، وقرأ بها عدد منهم، وتناقلوها فيما بينهم، لتوفر شروط القراءة الصحيحة فيها لديهم، ولأنهم أهل نقل ورواية، لا تقوم القراءة عنـــدهم على الأفشى في اللغة، بل على الأثبت في الأثر.

ونبادر فنقول: إن الخلاف بين الفريقين بقي محصوراً في الأمثلة المفردة الواردة دون أن يمس القواعد العامة من قريب أو بعيد، فلم يحدث أدنى تأثير على المقاييس التي اصطلح عليها النحاه وسلم بها القراء.

تناولت الدراسة هذه الظاهرة، واستهلتها بتقديم أمثلة وشواهد من القرآن الكريم، قرأها بعض القراء من السبعة وغيرهم، بإسكان أواخر بعض الكلمات فيها، ثم أتبعتها بعرض آراء النحاة الـــذين اختلفـــت نظرتهم إلى الظاهرة: فذهب جمهورهم إلى اختلاس الحركة في النثر، وجواز حذفها في الشعر. وذهب فريق ثانٍ إلى رفض إسكان الحركة في النثر وفي الشعر، بحجة أنها وضعت للتفريق بين المعاني. أما الفريق الثالـــث من النحاة فقد أجاز الظاهرة في القراءات القرآنية وفي الشعر.

انتقلت الدراسة بعد ذلك لعرض رأي القراء في الظاهرة حيث تبين لها أن جمهورهم متمسك بقراءة الإسكان في الأمثلة والشواهد القرآنية الواردة عندهم، لأن منهجهم مختلف، ويقوم على الأثبت في الأثـــر، والأصح في النقل والرواية، ولا مجال فيه لرأي أو اجتهاد. وقد ردوا على النحاة بأن قراءة الإســـكان قـــد توفرت فيها شروط القراءة الصحيحة بما فيها موافقة العربية من الوجه الذي يجيز تخفيف المتحرك بالضمة أو الكسرة، وورود بعض النظائر لها في العربية سواء في لهجة تميم وأسد أو في بعض أشعار العرب.

ولقد تبين أن الناظر في أقوال القدامى من الفريقين، لا يستطيع الخروج برأي موحد ومتفق عليـــه في هذه الظاهرة، ولا يجد تفسيراً لها، أو حلاً للمشكلة القائمة بينهما بسببها.

وهكذا انتقلت الدراسة إلى المحدثين، وقد تبيّن لها أن منهم من يرى تفسير هذه الظاهرة على أســـاس النظام المقطعي للعربيّة، ومنهم من يرى أنها ربما كانت إرهاصاً للتخلّي عن الحركات الإعرابيّة في اللهجات المحكية على النحو الذي نشاهده في لهجاتنا المعاصرة، وقد تناولت الدراسة توضيح الأمر في الحالتين.

وفي الختام لخصت أهم النتائج التي توصلت إليها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أمثلة الظاهرة وشواهدها في القراءات القرآنية:

الأصل في الكلمات الصحيحة الآخر في العربية الفصحى أن تظهر الحركة في أواخرها، وحذف هذه الحركة منها لهجة عربية، حكاها أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) عن تميم[١]، وعزاها الفراء (ت٢٠٧هـ) إلى تميم وأسد[٢]. وتذهب إلى إسكان المضموم والمكسور في الأسماء المعربة والفعل المضارع استثقالاً لتوالي الضمّة والكسرة.

وقد تسرّب شيءٌ من هذه الظاهرة إلى القراءات القرآنية، فقرأ بها بعض القراء من السبعة وغيرهم، الأمر الذي أدّى إلى إثارة جدلٍ وخلاف بينهم وبين جمهور النحويين الذين لم يجيزوا إسكان المتحرك في أواخر الكلمات في النثر، وقبلوا به في الشّعر، أو بالأحرى بين جمهور القراء وبعض النحويين من جانب وجمهور النحويين ومن تبعهم من القراء من جانب آخر. ذلك أنّ الأمر عند النحاة يتعلّق بمسألة خطيرة تمسّ ظاهرة الإعراب، فهذه الحركة علم على الإعراب، وحذفها ينسف أصلاً من أصوله، ولهذا كلّه ذهب جمهور النحويين إلى اختلاس الحركة في هذه القراءات لا إسكانها وحذفها على النحو الذي سيأتي تفصيله لاحقاً.

لكننا قبل أن نذهب بعيداً في عَرْض آراء الفريقين نقدّم أمثلة من القرآن الكريم قرأها بعض القراء بإسكان حركة الإعراب فيها، ورواها جمهور النّحويين باختلاسها، وهي أسماء وأفعال معربة وأفعال مبنيّة، ذلك أنهم يقصدون بحركة الإعراب هُنا حركة لام الكلمة سواء أكانت تلك الكلمة معربة أم مبنيّة[٣]. ومن تلك الأمثلة:

- (يَأمُرُكُمْ وتَأْمُرُهُمْ ويَأْمُرُهُمْ ويَنْصُرُكُمْ ويُشْعِرُكُمْ) في الآيات الكريمة: (إِنَّ اللَّـهَ يَـأْمُرُكُمْ أَنْ تَـذْبَحُوا بَقَرَةً)(البقرة: ٦٧) و(أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلامُهُمْ بِهَذَا)(الطور: ٣٢) و(يَـأْمُرُهُمْ بِـالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَـاهُمْ عَـنِ الْمُنْكَرِ)(لأعراف: ١٥٧) و(فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) (آل عمران: ١٦٠) و(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)(الأنعام: ١٠٩) وحيثما وقع ذلك[٤]. فقد ذكر ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) روايتين عن

(١) ابن جني، عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** (تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة (١٩٩٩م)، ج١، ص١٠٩.

(٢) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، (قدم له علي محمد الضبّاع، خرّج آياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨م)، ج٢، ص١٦٠.

(٣) أبو علي الفارسي: **الحجة للقراء السبعة** (تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤م)، ج٢، ص٨١، وانظر أيضاً: **عبد الصبور شاهين**، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٧م)، ص٣٥٣.

(٤) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج٢، ص١٥٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أبي محمد يحيى اليزيدي (ت٢٠٢هـ) تذهب الأولى إلى أن أبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) قرأ هذه الأفعال بإسكان حركة الراء فيها، واشتهرت هذه الرواية عن طريق السوسي (ت٢٦١هـ). وقال أبو عمرو الدّاني (ت٤٤٤هـ): "والإسكان- يعني في هذه الكلم- أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذ به"[١].

وتذهب الثانية إلى أن أبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤ هـ) قرأ هذه الأفعال باختلاس حركة الرّاء فيها، واشتهرت هذه الرواية عن طريق الدّوري، وهي اختيار ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) [٢].

ويرجح الدكتور عبد الصّبور شاهين في دراسته لهذه الظاهرة عند أبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ) رواية الإسكان التي نقلها السوسي (ت٢٦١هـ) لأنه "أصح في هذا الباب رواية وأدق نقلاً، لتوفره على قراءة أبي عمرو وتخصصه فيها، على حين اشتغل الدوري بكثير من القراءات كما اشتغل بالنحو على ما مرّ بترجمته، فيحتمل أنه قال بالاختلاس من باب الولاء لمذهب النحويين"[٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الرواة لم يذكروا "يشعركم" وبعضهم لم يذكر "ينصركم" وذكر "يصوّركم ويحذركم"، وبعض الرواة أطلق القياس في كل راء نحو: "يَحْشُرُهُمْ ويَأمُرُهُمْ". وقد ردّ أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) إطلاق القياس في نظائر ذلك مما توالت فيه الضمّات، وتابعه على ذلك ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) وأئمته[٤]. وقد قرأ بإسكان لام الفعل من كلّ هذه الأفعال وغيرها نحو "يُعَلمُهُمْ ونَحْشُرُهُمْ" محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (ت١٢٣هـ) أحد أئمة القراء في مكّة[٥].

- ومنها الكلمات "يُعَلِّمُهُم" و"يَلعَنُهُم" و"يُعلِّمُكُمْ" في قوله تعالى: (وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ)(البقرة: ١٢٩) و(وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ)(البقرة: ١٥٩)، و(وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ)(البقرة: ١٥١)، وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات، قال اليزيدي (ت٢٠٢هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) في ذلك كلّه: "إنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه"[٦]، وقد ورد عنه أنه كان يشمّها شيئاً من الضمّ[٧].
- ومنها "بارِئِكُمْ" في الحرفين في قوله تعالى: (فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ)(البقرة: ٥٤) باختلاس الحركة من طريق البغداديين وهو اختيار سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ومن

(١) ابن الجزري، **النشر**، ج٢، ص ١٦٠.

(٢) ابن الجزري، **النشر**، ج٢، ص١٦٠.

(٣) عبد الصبور شاهين، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص٣٣٩.

(٤) ابن الجزري، **النشر**، ج٢، ص١٦٠.

(٥) ابن الجزري، **النشر**، ج٢، ص١٦١.

(٦) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات** (تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤٠٠هـ)، ص١٥٧.

(٧) **المصدر السابق**، ص١٥٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

طريق الرقّيين (أي العراقيين) وغيرهم بالإسكان، وهو المروي عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) دون غيره، والباقون يشبعون الحركة[١].

- ومن الأمثلة "يَعِدُهُمْ" في قوله تعالى: (وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيّاً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُبِيناً، يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاّ غُرُوراً) (النساء:١١٩-١٢٠). قرأها الأعمش (ت ١٤٨هـ): (يَعِدْهم .. وما يَعِدْهُم ساكنه، قال ابن جني: "قد تقدّم القول على نحو هذا مما أسكن في موضع الرفع تخفيفاً لثقل الضمّة"[٢].
- ومنها "ونذرهم" في قوله تعالى: (وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (الأنعام:١١٠) قرأها الحسن (ت١١٠هـ) وأبو رجاء (ت١٠٥هـ) وقتادة (ت١١٧هـ) وسلام (١٧١ هـ)ويعقوب (٢٠٥هـ) وعبد الله بن يزيد (ت٢١٣ هـ) والأعمش (ت١٤٨هـ) والهَمْذاني (ت٥٦٩هـ) "ويذرهم"بالياء وجزم الراء. قال أبو الفتح ابن جني (ت٣٩٢هـ) "قد تقدّم ذكر إسكان المرفوع تخفيفاً وعليه قراءة من قرأ أيضاً: (وما يشعركم) بإسكان الراء، وكأن (يشعركم) أعذر من (يذرهم) لأن فيه خروجاً من كسر إلى ضمّ، وهو في (يذرْهم) خروج من فتح إلى ضم"[٣].
- ومنها "يَعِدُكُمْ" في قوله تعالى: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)(الأنفال: ٧) قرأها مسلمة بن محارب بإسكان الدال لتوالي الحركات[٤]، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "أسكن ذلك لتوالي الحركات وثقل الضمّة"[٥].
- ومنها "بُعولَتُهُنْ" في قوله تعالى: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ)(البقرة: ٢٢٨) قرأها مسلمة بن محارب بإسكان التاء[٦]. قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "قد سبق نحو هذا في قراءة أبي عمرو "يأمركم" وأنشدنا فيه الأبيات التي أحدها قول جرير:

سيروا بَني العَمّ فَالأَهْوازُ مَنْزِلُكُمْ ونَهْرُ تيرى ولا تَعرْفكُمُ العربُ

أراد: لا تعرفُكُمْ فأسكن الفاء استخفافاً لثقل الضمَّة مع كثرة الحركات[٧].

(١) أبو عمرو الداني، **التيسير في القراءات السبع** (عني بتصحيحه أوتويرتزل. دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م)، ص٦٣.
(٢) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص١٩٩.
(٣) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص٢٢٧.
(٤) أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى بيروت، ٢٠٠١م، ج٤، ص٤٥٨.
(٥) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص٢٧٣.
(٦) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٢، ص ١٩٩.
(٧) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص١٢٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ومن تلك الأمثلة: كلمة "السَّيّء" في قوله تعالى: (اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)(فاطر: ٤٣) قرأها الجمهور بكسر الهمزة والأعمش (ت١٤٨هـ) وحمزة (ت١٥٦هـ) بإسكانها[١] قال الفراء: "وقد جزمها الأعمش وحمزة لكثرة الحركات"[٢].
- ومنها: "يحزُنهم" في قوله تعالى: (لا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَر)(الانبياء: ١٠٣) قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) حدّثني الرؤاسيُّ عن أبي عمرو بن العلاء: "لا يَحْزُنْهُمُ" جزم[٣].
- ومنها "يَجْمَعُكُمْ" و"أَسْلِحَتِكُمْ" في قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ) (الجاثية:٢٦) وقوله (وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ)(النساء: ١٠٢)، روى اليزيدي (ت٢٠٢ هـ) عن أبي عمرو (ت١٥٤هـ) أنه يسكن ذلك كراهة لتوالي الحركات[٤].
- ومنها "فسَيَحْشُرُهم" و"فيُعَذِّبُهُمْ" في قوله تعالى: (وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعاً)(النساء: ١٧٢) وقوله: (وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً أَلِيماً)(النساء: ١٧٣)، قرأ مسلمة بن محارب بسكون الراء والباء فيهما[٥]. وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "قد سبق نحو هذا وأنه إنما يسكّن استثقالاً للضمَّة، نعم وربما كان العملُ خُلْساً فظنَّ سكوناً، وقد سبقت شواهد السكون بما فيه"[٦].
- ومنها "تَسْتَكْثِرُ" في قوله تعالى: (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) (المدثر:٦) قرأها الحسن البصري (ت١١٠هـ) جَزْماً[٧]، قال ابن جني[٨]: "أما الجزم فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون بدلاً من قوله: "تمنن .... وأما الوجه الآخر فأن يكون أراد "تستكثرُ" فأسكن الراء لثقل الضمَّة مع كثرة الحركات كما حكاه أبو زيد من قولهم: "بلى ورسُلنا لديهم يكتبون (الزخرف: ٨٠) بإسكان اللام".
- ومنها "أطفَأَها" في قوله تعالى: (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ)(المائدة: ٦٤)، قرأها ابن كثير (ت١٢٠هـ) في بعض الروايات "أطفَأْها" بإسكان الهمزة، قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): "وهذا شبه بما روي عنه: (مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ)(النمل: ٢٢) بالإسكان"[٩]. في سَبأْ".

---

(١) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٧، ص٣٠٥.

(٢) الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجّار، الدار المصرّية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٥٥م، ج٢، ص٣٧١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٣٧١.

(٤) ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **الحجّة في القراءات السبع**، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٩م، ص٣٠، وأبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج٢، ص ص ٧٧، ٧٨.

(٥) ابن جني **المحتسب**، ج١، ص٢٠٤.

(٦) **المصدر السابق**، ج١،ص٢٠٤.

(٧) **المصدر السابق**، ج٢، ص ٣٣٧.

(٨) **المصدر السابق**، ج٢، ص ص ٣٣٧، ٣٣٨.

(٩) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان، **القراءات الشاذة**، دار الكندي، اربد، الأردن، ٢٠٠٢م، ص٣٤.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتضح من الأمثلة السابقة ورود قراءات متعددة تجاوز أصحابها الحركة الإعرابيّة و لم ينطقوا بها، فقد قرأ بأحرف من ظاهرة الإسكان، وفق ما ذكرت الروايات، من السبعة ابن كثير (ت١٢٠هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وحمزه بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) ومن العشرة يعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ) ومن القراء الأربعة عشر الحسن البصري (ت١١٠هـ) وابن محيصن (ت١٢٣هـ) والأعمش (سليمان بن مهران (ت١٤٨هـ)، ومن غيرهم مسلمة بن محارب وأبو رجاء (ت١٠٥هـ) وقتاده (ت١١٧هـ) وسلام (ت١٧١هـ) وعبدالله بن يزيد (ت٢١٣هـ)، الأمر الذي يشير إلى تردد أمثلة هذه الظاهرة على ألسنة عدد متزايد من القراء، وعدم اقتصارها على أحد منهم، وإن كان الكثير منها قد ورد في قراءة أبي عمرو بن العلاء الذي عرف عنه ميله إلى التخفيف[١] فراراً من توالي الحركات، ولا غرو في ذلك فأبو عمرو تميميّ، وتمثل هذه الظاهرة نمطاً من أنماط السلوك اللغوي في بيئته، فبنو تميم-كما سبق أن أشرنا- يذهبون إلى إسكان المضموم والمكسور استثقالاً للضمّة والكسرة، أما الفتحة فلا ثقل فيها فتبقى على حالها، إلا أن ورود أمثلة هذه الظاهرة على ألسنة هؤلاء القراء يشير من ناحية أخرى إلى شيوعها في بيئات لغويّة مختلفة وإلى أنّها لم تعد مقتصرة على بيئة تميم.

ويعلّل الفراء اللجوء إلى ظاهرة الإسكان فيعزوه لأسباب صوتيّة تتمثل في ثقل نطق هاتين الحركتين الأمر الذي يدعو الناطق إلى التخفيف فيقول: "فإنما يستثقل الضمّ والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضمّ الرفعة بهما فيثقل الضّمَّة وبمال أحد الشدقين إلى الكسرة فتَرى ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خَرْق الفم بلا كلفة"[٢].

إنّ عِلَّة الإسكان-على هذا الأساس- هي الميل إلى التخفيف من استثقال الضمّة والكسرة حتى لو كان ذلك واقعاً على الحركة الإعرابية على النحو الذي شاهدناه في قراءات الأمثلة السابقة قبل سطور.

لم يحتمل جمهور النحويين إلغاء الحركة من لام الكلمة خشية انهيار قواعدهم ومقاييسهم التي ارتضوها، ولذلك لم يسلّموا برواية الإسكان في النثر حيث لا ضرورة تحمل على ذلك في رأيهم، لكنهم أجازوه في الشعر، لأن الحرص على إقامة الوزن فيه قد يضطر الشاعر إلى إسكان المتحرّك أو تحريك الساكن متى اقتضت الضرورة ذلك، ومن هنا جاء تفسيرهم لهذه الظاهرة بالاختلاس كي تسلم لهم قواعدهم التي وضعوها لضبط أواخر الكلم، الأمر الذي دفع ابن جني في تعقيبه على قراءة مسلمة بن محارب التي مرّ ذكرها إلى القول[٣]: "وربما كان الأمر خُلساً فظُنَّ سكوناً" أي أنّ الذين نقلوا الإسكان لم

(١) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص١٥٦.

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ج٢، ص١٣.

(٣) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص٢٠٤.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يفطنوا إلى دقّة النطق عند هذا القارئ أو ذاك و لم يضبطوا السّماع فحسبوا الاختلاس إسكاناً.

لقد جاءت أمثلة الإسكان من عدد من القراء السبعة ومن غيرهم، فهل يعقل أن يقع هؤلاء القراء على كثرتهم وتعدد اختياراتهم في القراءة، واختلاف بيئاتهم اللغوية في الخطأ وهم الذين تلقوا القراءة سماعاً؟ وهل هناك وسيلة في النقل أدق من السّماع مشافهة؟

أما أئمّة القراء فإنّ لهم رأيهم الذي يختلفون فيه مع النّحاة، فالقراءة عندهم سُنَّة متبَعة الأصل فيها صحّة السَّند وأن تكون مشهورة عند أئمّة هذا الشأن الضابطين له، موافقة للرسم القرآني وللعربية ولو بوجه، سواء أوافقهم عليها أهل النّحو أم خالفوهم فيها؟

وعلى هذا الأساس فإن جمهور القراء يقرّون بظاهرة الإسكان ويأخذون بها وإن عارضهم في ذلك جمهور النحاة. على أن هذا الاختلاف بين الفريقين بقي محصوراً في الأمثلة المفردة دون أن يمس القواعد العامّة من قريب أو بعيد، فلم يحدث أدنى تأثير على المقاييس التي اصطلح عليها النحاة وسلّم بها القراء[١].

ومهما يكن من أمر فإن هذا التقديم الموجز لموقف النحاة والقراء من ظاهرة الإسكان يحتاج إلى شيء من التفصيل لِسبْر أغواره والتعرّف على آفاقه، وهذا ما سنتناوله في السطور التالية بادئين أولاً بآراء النّحاة ثُمّ القراء فرأي المحدثين.

رأي النحاة في ظاهرة الإسكان

اختلف النحاة في نظرهم إلى هذه الظاهرة، وانقسموا إلى ثلاثة مذاهب على النحو التالي[٢]:

الأول: جواز الإسكان في الشعر ومنعه في الاختيار وعليه الجمهور.

الثاني: المنع مطلقاً في الشّعر وغيره وعليه المبرّد. (ت٢٨٦هـ).

الثالث: الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك (ت٦٧٢هـ).

أولاً: رأي جمهور النحويين:

تناول هذه الظاهرة بشيء من الإسهاب ثلاثة من النحاة المشهورين، وذهبوا إلى جواز إسكان المتحرّك في لام الكلمة في الشّعر، واختلاس حركتها في النثر، وهؤلاء الثلاثة هم: سيبويه (ت١٨٠هـ) وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن جني (٣٩٢هـ).

١ - أما مذهب شيخ النحاة سيبويه في هذه الظاهرة فمبنيّ على اختلاس الحركة في هذه الآيات الكريمة،

(١) عبد الصّبور شاهين، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص٣٣٨.

(٢) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (تحقيق أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨م)، ج١، ص ص ١٨٣-١٨٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يدل على ذلك قوله[١]: (فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك. وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك: يضربها ومن مأمنك يسرعون اللفظ، ومن ثمّ قال أبو عمرو: "إلى بارِئِكُمْ").

والاختلاس -كما يتبيّن في نصّ سيبويه- معناه عدم تحقيق نطق الحركة بتمامها، أي عدم إظهارها كاملة النطق، وذلك بالإسراع في نطقها، على أن يبقى جزء من الحركة أثناء النطق يؤدّي إلى عدم إخفائها تماماً من الكلام، وبذلك يكون الصوت المختلس في هذه الحالة أضعف من المشبع وأخفى، ولكنه بزنة المتحرك، ويؤكد سيبويه على هذا الاحتراز فيقول: "ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك فيبيّنون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون"[٢]. فلو لم تكن النون متحركة لاختفت من الكلام بسبب إسكانها، ولكن وجود جزء قليل من الحركة (أي اختلاسها) أدّى إلى الإبقاء عليها.

ويجعل سيبويه اختلاس الحركة في النثر مقصوراً على الضمّة والكسرة، أما الفتحة فلا اختلاس فيها نظراً لخفّتها[٣]، ويذهب إلى جواز إسكان المضموم والمكسور في لام الكلمة في الشعر قياساً على جواز إسكانهما في عين الكلمة لأنهم "شبهوا ذلك بكسرة فخِذ حيث حذفوا فقالوا: "فَخْذٌ، وبضمَّة عَضُدٍ حيث حذفوا فقالوا: عَضْدٌ"[٤]. أما الفتحة فلم يجئ التخفيف فيها "لأن الذين يقولون كَبْدٌ وفَخْذٌ لا يقولون في جَمَل: جَمْلٌ"[٥].

ويستشهد سيبويه على جواز إسكان المضموم والمجرور في الشعر بقول الشاعر[٦]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وَقَد بَدا هَنْك مِنَ المِئْزَر

بإسكان (هَنْك) وهو في الأصل (هَنُكِ) مرفوع لأنه فاعل، وبقول الآخر[٧]:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوِّم بالدّوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوَّمِ

بإسكان (صاحبْ) والمقصود به هنا "صاحبي".

ومهما يكن من أمر، فقد كان بوسع سيبويه أن يقرّ بجواز إسكان المضموم والمجرور في لام الكلمة في النثر أيضاً قياساً على جواز إسكانهما في عين الكلمة، لأن هذا الإسكان -سواء في عين الكلمة أو لامها- لغة لبعض العرب حكاها أبو عمرو بن العلاء عن بني تميم كما مرّ سابقاً، وأصحاب هذه اللغة

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢٠٢.
(٢) **المصدر السابق**، ج٤، ص٢٠٢.
(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢٠٢.
(٤) **المصدر السابق**، ج٤، ص٢٠٣.
(٥) **المصدر السابق**، ج٤، ص٢٠٤.
(٦) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢٠٣. والهنك كناية عن كل ما يقبح ذكره.
(٧) **المصدر السابق** ، ج٤، ص٢٠٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عندما كانوا يسكّنون عين الكلمة أو لامها لم يميّزوا إن كانت الكلمة في نثر أو شعر لأنها تتم عندهم بطريقة لا شعورية كونها سليقة لغوية، ولكن سيبويه توقف عن ذلك وفسّر الظاهرة باختلاس حركة لام الكلمة في النثر، مع أنه قبل بإسكانها في الشعر، كما أجاز إسكان عين الكلمة في الشعر وفي النثر لأنه اختار لغة أهل الحجاز وبنى حكمه عليها وهم يشبعون الحركة في آخر الكلمة فيقولون: يعلمّهم ويلعنُهم مثقلة، بينما يسكّن التميميّون فيقولون يُعلِّمْهم ويَلْعَنْهم(١)، وبذلك يكون قد استجاب لمقاييسه التي وضعت لضبط أواخر الكلمات، واطمأنَّ على سلامة قواعده(٢).

٢ - وأما أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) فقد أشار في دراسته لظاهرة الإسكان في لام الكلمة إلى ثلاث روايات نقلت عن أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) في قراءته(٣): تذهب الأولى منها إلى اختلاس الحركة في آخر الكلمة، وتذهب الثانية إلى إشمام لام الكلمة شيئاً من الحركة، وذلك بضمّ الشفتين من غير صوت يسمع، وتذهب الثالثة إلى إسكان لام الكلمة.

وقد تبع أبو علي سيبويه فيما ذهب إليه فأجاز الإسكان في الشعر والاختلاس في الآيات الكريمة الآنفة الذكر مشكّكاً في رواية الإسكان قائلاً(٤): "وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من بارئكم، ويأمركم (البقرة،٦٧)، وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات فيُري من يسمعه أنه قد أسكن و لم يكن يسكن" أي أن الراوي لم يتحقق من النطق و لم يضبط النقل.

وفي تحليله لظاهرة الإسكان في العربيّة أشار إلى أنها تقع على ضربين:

الأول: إسكان ما كانت حركته حركة بناء والمقصود به هنا إسكان عين الكلمة سواء وقع ذلك في كلمة مفردة نحو: فَخِذٍ (فَعِلٍ) وسَبُعٍ (فَعُلٍ) وإبلٍ (فِعِلٍ) وُضربَ (فُعِلَ) وَعِلمَ (فَعِلَ) وهذه إذاً خُفّفَت تُصبْح في حالة الوقف: سَبْعْ وفَخْذْ وإبْلْ وضُرْبْ وعَلمْ، أَو وقع في كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل كما جاء ذلك في مواضع من كلامهم نحو الإمالة والإدغام كما في قول الشاعر(٥):

قال سُلَيْمى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقاً

لأن (تَرِلَ) على وزن (فَعِلَ) فهي تشبه عَلِمَ.

وهذا الضّرْب من الإسكان لا خلاف في تجويزه بين النحويين سواء وقع في النثر أو في الشعر(٦).

(١) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص١٠٩.
(٢) عبد الصبور شاهين، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص٣٤٦.
(٣) أبو علي الفارسي، **الحجّة للقراء السبعة**، ج٢، ص ص ٧٦-٧٨.
(٤) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج٢، ص٧٧.
(٥) **المصدر السابق**، ج٢، ص٧٩.
(٦) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج٢، ص٧٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثاني: ما كانت حركته حركة إعراب وهي حركة لام الكلمة، وقد اختلف العلماء في نظرهم إليها فذهب بعضهم إلى عدم جواز إسكانها في الشعر وفي النثر لأنها علم على الإعراب، وذهب سيبويه إلى جواز ذلك في الشعر واستشهد ببيتيه السابقين وزاد عليهما قول جرير(١):

سيروا بني العَمّ فَالأَهْوازُ مَنْزِلُكُمْ ونَهْرُ تيرى ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

بإسكان الفاء في (تَعرفكم) وهو فعل مضارع مرفوع

وقول الآخر:

فاليومَ أَشرَبْ غيرَ مُستَحْقِبٍ(٢)

بإسكان الباء في (أشْرب) وهو فعل مضارع مرفوع.

وقول وضّاح اليمن:

إنّما شِعْري شَهْدٌ قَدْ خُلِطْ بالجُلْجُلان(٣)

بإسكان الطاء في الفعل الماضي (خلط) وهو في الأصل فعل ماضٍ مبني على الفتح.

ويفهم من الشاهد الأخير أنه يريد بعلامة الإعراب حركة لام الكلمة سواء كانت معربة أو مبنيّة كما سبق أن ألمحنا.

ثم عَقّب الفارسي على هذه الشواهِد الشعريةِ بقوله: "فأما مَنْ زعم أنّ حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب فليس قوله بمستقيم"(٤). ومِنْ ثَمَّ أخذ يُفنّد قول المنكرين -وكأنه يرد بذلك على المبرّد- مؤيداً رأي سيبويه في هذه المسألة ومدلّلا على صوابه ومحتجّاً بما يلي:

١- إنّ حركات الإعراب قد جرى حذفها في مواضع أخرى لعلل معيّنة: فقد تمّ حذفها من آخر الكلمات في الوقف. كما تمّ حذفها من آخر الأسماء المعتلّة كالقاضي والدّاعي، ومن آخر الفعل المضارع نحو يرمي ويسمو، وطالما أن حذفها في هذه المواضع أصبح مقبولاً نتيجة هذه العوارض التي تعرض لهذه الكلمات، فعلى هذا الأساس يمكن حذف حركات الإعراب لعوارض تعرض لها في الشعر، ويكون ما ذهب إليه سيبويه مقبولاً تشبيهاً له بما حدث من حذف لحركة عين الكلمة (حركة البناء). وفي هذا السياق يقول الفارسي: "فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دَلالة الإعراب، لم يجز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها أيضاً فيما ذهب إليه سيبويه

(١) **المصدر السابق**، ج٢، ص٨٠.

(٢) **المصدر السابق** ، ج٢، ص٨٠.

(٣) **المصدر السابق** ، ج٢، ص٨١.

(٤) **المصدر السابق**، ج٢، ص٨١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو التشبيه بحركة البناء والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدتان، وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف"[١]:

فإن قيل إن سقوطها في الوقف عَرَضي وجائز، لأنها تعود لآخر الكلمة عند وصل الكلام، ويمكن التعرّف عليها -في حالة حذفها- من خلال الموقع الإعرابي للكلمة، رُدَّ على ذلك بأن حذف الحركة، من "هَنُك" عرضي وجائز أيضاً ويمكن التعرّف عليها من خلال الموقع الإعرابي أيضاً "وإذا فارقت هذه الصيغة التي شُبِّهَت لها بسَبُع ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل"[٢].

ونتوقف قليلاً عند قول أبي علي: "أنهما جميعاً زائدتان" فهذا معناه أن الأصل هو الإسكان وأن التحريك يقع عند وصل الكلام وعدم الاعتلال. ونود الإشارة هنا إلى أن ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في هذا السياق قد سبقه إليه الخليل بن أحمد فيما نقله عنه شيخ النحاة سيبويه بقوله: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمَّة زوائد وهنّ يَلحَقْن الحرف ليوصل إلى التكلّم به"[٣].

ومقتضى هذا الكلام أن الخليل يقرر أن إسكان أواخر الكلمات هو الأصل في العربيّة، وأن تحريكها طارئ ويحدث عندما تدعو الحاجة إليه، وذلك في حالة وصل الكلام بعضه ببعض، فإذا لم يقتضِ المقام الحركة، لم يؤت بها، وعلى هذا الأساس فالحركة ليست جزءاً من بنية الكلمة، وإنما هي عارض يعرض لهذه البنية.

٢- والأمر الآخر الذي استند إليه أبو عليّ في ردّه، قول المنكرين لظاهرة الإسكان هو أن حركة البناء (حركة عين الكلمة) تدل على المعنى، وقد جاز حَذْفها، وعليه فإنه يجوز حذف حركة الإعراب (حركة لام الكلمة) وإن كانت تدل على المعنى قياساً على حذف حركة عين الكلمة "ألا ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو ضُرِبَ يدل على معنى وقد جاز إسكانها فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب"[٤].

ونحن نسلّم بما ذهب إليه أبو علي الفارسي هنا ولكننا نقول: إنّ حذف الحركة، من عين الكلمة يقع في الشعر وفي النثر أيضاً، وقد أقرّ الفارسي بجواز ذلك، فلماذا لم يفعل الشيء نفسه في إسكان لام الكلمة، فيقر بجواز حذف الحركة منها في القراءات القرآنية الآنفة الذكر كما أجاز حذفها في الشعر؟ إنه الخضوع للمقاييس والخشية من انهيار القواعد التي وضعت ليس إلا.

٣- **وأما ابن جني** فقد تناول ظاهرة الإسكان في لام الكلمة في أكثر من مكان في كتابيه "الخصائص" و"المحتسب" وقد نهج منهج أستاذه أبي علي الفارسي في الأخذ برأي سيبويه في جواز إسكان لام الكلمة في

(١) أبو علي الفارسي، **الحجّة للقراء للسبعة**، ج٢، ص٨٢.
(٢) **المصدر السابق**، ج٢،ص٨٢.
(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص ص ٢٤١، ٢٤٢.
(٤) أبو علي الفارسي، **الحجّة للقراء للسبعة**، ج٢، ص٨٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشعر واختلاس حركتها في النثر، ورفض مذهب أبي العباس المبرد في منع ذلك.

وعزا ابن جني سبب هذه الظاهرة إلى ثقل توالي الحركات مع الضمّ والكسر والميل إلى التخفيف بإسكان حركة الإعراب قياساً على إسكان حركة البناء، ولأن التخفيف لغة منسوبة إلى تميم حيث يقول[١]: "أهل الحجاز يقولون يُعَلِّمُهُمْ ويَلْعَنُهُم مثقلة ولغة تميم يُعَلّمْهُم ويَلْعَنْهم".

ومن شواهده في جواز إسكان لام الكلمة في الشعر قوله:

وَقدْ بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

وقول الآخر: فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتحقبٍ

وقول آخر: قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا سَويقا

وقول غيره: فاحْذَرْ ولا تَكْتَرْ كَرِيّاً أَعْوَجا

مُبيناً أن الإسكان في الكلمات (هَنْك، أشربْ، اشتَرْ، تكتَرْ) من قبيل إجراء المنفصل مجرى المتصل فشُبِّه (هَنُك) في الشاهد الأول بـ(عَضُد) وشُبِّه (رَ بُ غَ) في الثاني بعَضُد أيضاً وشُبِّه (تَ رِ لَ) في الثالث بعَلِمَ وشُبّه (تَ رِ كَ) في الرابع بعَلِمَ أيضاً[٢].

ومن شواهدِ الشعرية في الإسكان أيضاً قول الشاعر[٣]:

فَلَما تبيَّنْ غِبُّ أَمْري وَأَمْرِهِ وَوَلّتْ بأعْجازِ الأُمورِ صُدورُ

بإسكان (تبيَّنْ) وهو في الأصل (تَبيَّنَ) فعل ماض مبنيّ على الفتح.

وقول أبي دُواد[٤]:

فأبْلوَني بَلِيَّتَكُمْ لَعَلّي أُصالِحُكُمْ وأَسْتَدْرِجْ نَوِيّا

بإسكان "أَسْتدرجْ" وهو في الأصل "أستدْرجُ" فعل مضارع مرفوع.

وفي إطار رفض ابن جنّي لمذهب المبرد في إنكاره الإسكان في الشعر حذا حَذْو شيخه أبي علي الفارسي في اعتراضه على هذا المذهب حيث ردّ على المبرد قائلاً[٥]: ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربيّة قائم وإن كان غيره أقوى منه غَلَط".

وكلمات ابن جني هذه-في واقع الأمر- تثير الاستغراب والتساؤل، فَطالما أن لهذه الظاهرة وجْهاً في العربيّة وأنها ليست غلطاً باعتراف ابن جني، إذن، لماذا لم يعترف بجوازها في القراءات القرآنية؟ إنّ

(١) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص١٠٩.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٢م، ج٣، ص ص ٩٥، ٩٦.

(٣) **المصدر السابق**، ج١، ص٧٤.

(٤) **المصدر السابق**، ج٢، ص٣٤١.

(٥) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص٢٣٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجواب -في اعتقادنا- يكمن في خضوع ابن جني لقواعده، وعدم استطاعته التخلّص من مقاييسه.

وهكذا يقتصر ابن جني في تجويزه الإسكان على الشعر مرجّحاً رواية سيبويه باختلاس الحركة في النظم على رواية القراء بالإسكان قائلاً: "وكذلك قوله عز وجلّ (فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ) مختلساً غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتّة، وهو اضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، و لم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية) [1].

بهذه العبارات يذهب ابن جني في خلافه مع القراء شوطاً أبعد من أستاذه الفارسي، لأن مؤدى هذا الكلام -كما هو واضح في النص-الطعن في رواية القراء واتهامهم بقلّة درايتهم بهذا الأمر، وكأنه يريد أن يقول إن الإسكان لا وجه له في العربية لأن الحركة في لام الكلمة علم على الإعراب لا يجوز حذفها إلا لضرورة، ولا تكون تلك الضرورة في النثر، ولو درى القوم ذلك لما رووا الإسكان، فروايتهم له تنمّ عن نقص في المعرفة.

ونعتقد أن ابن جني قد جانبه الإنصاف فيما ذهب إليه هنا فاليزيدي الذي روى الإسكان عالم نحوي وصف بأنه قد تجرد للرواية عن أبي عمرو و لم يشتغل بغيرها، فكيف لعالم في مثل منزلته وعلمه لا يتقن ضبط الرواية؟

وعلى أي حال، فإننا نكتفي بهذا القدر من الكلام في هذه المسألة، فإن لنا عودة إليها في حديثنا عن رأي القراء في الظاهرة، وننتقل لتناول رأي المنكرين لظاهرة الإسكان.

ثانياً: رأي النحويين المنكرين:

ومن هؤلاء المنكرين لوقوع هذه الظاهرة أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) وتلميذه الزجاج (ت٣١١هـ).

١ - أما المبرد فإنه يذهب إلى عدم جواز إسكان لام الكلمة في الشعر وفي النثر، ويرى أن حذف حركة الإعراب لحن ولا وجه له في العربية، لأن علامة الإعراب قد وضعت للتفريق بين المعاني، ولا يمكن - والحالة هذه- الاستغناء عنها.

اختلف المبرّد بهذا المذهب مع سيبويه الذي أجاز الإسكان في الشعر واحتج له بشواهد شعرية لا

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ص ٧٢، ٧٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتأتّى فيها التحريك، لأنه يؤدي إلى الإخلال بوزن الشعر، لكن المبرّد ردّ هذه الشواهد وأنشدها بروايات أخرى على النحو التالي:

فقول امرئ القيس:

فاليَوْمَ أَشربْ غَيرَ مُستحْقبٍ إثماً مِنَ اللهِ ولا واغلِ

رواه المبرد "فاليوْمَ فَاشْربْ" أو "فاليومَ أُسْقى"(١).

وقول الشاعر:

رُحْتِ وفي رجْليْكِ ما فيهِما وقَدْ بَدا هَنْكِ من المِئْزَرِ

رواه المبرّد: "وقد بَدا ذاكِ"(٢).

وقول الشاعر:

إذا اعوَجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قَوّمِ بالدَّوِّ أَمْثالَ السَّفين العُوَّمِ

رواه المبرّد: "قلتُ صاحِ قَوّمِ"(٣).

وبذلك تكون الضرورة قد انتفَت واستقام وزن الشعر، وتكون الأبيات قد جاءت على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام في الشعر دون خلَلٍ أوْ خروج على أحكام النحو.

أثار المبرّد بردّه رواية سيبويْه للشواهد الشعرية نقد ابن جني الذي أيَّد موقف سيبويه على الوجه الذي بَيّنّاه قبل سطور فاعترض على أبي العبّاس المبرّد غير مكتفٍ بالتلميح كما فعل شيخه أبو علي الفارسي، وإنما صرّح بذكره قائلاً: "وأما دفع أبي العباس ذلك فمدفوع وغير ذي مرجوع إليه، وقد قال أبو عَليّ في ذلك في عدّة أماكن من كلامه وقلنا نحن معه ما أيّده وشدّ منه"(٤).

دافع ابن جني عن سيبويه مشيراً إلى أنه قد روى الأبيات كما سمعها عن العرب، وليس لأحد أن يطعن في أمانته وصدقه يقول ابن جني: "وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره، وقول أبي العبّاس إنما الرواية فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب، و لم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السّرف فقد سقطت كلفة القول معه"(٥).

بهذه الكلمات يؤكد ابن جنّي على تمكن سيبويه من ضبط ما يرويه عن العرب، قاطعاً أيّ احتمال

(١) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص ١١٠، الزجاج، **معاني القرآن**، ج١، ص١٣٦، ١٣٧.

(٢) ابن جني، **المحتسب** ، ج١، ص ص ١١٠، ١١١، الزجاج، **معاني القرآن**، ج١، ص١٣٦، ١٣٧.

(٣) النّحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٨، ج٣، ص٣٧٨.

(٤) ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٣٤١.

(٥) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص١١٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للتشكيك في شواهده على جواز ظاهرة الإسكان، وبذلك يكون قد ردّ مذْهب المبرّد الرافض لهذه الظاهرة في الشعر.

٢- **وأما الزجّاج (ت٣١١هـ)** فقد درس ظاهرة الإسكان في أكثر من موضع في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، ويبدو ومن خلال دراسته تأثره برأي أستاذه المبرّد (ت٢٨٥هـ) وتأييده له في إنشاده لأبيات سيبويه على الاستقامة بدون إسكان. فقد ذكر الزجاج قراءة حمزة بن حبيب (ت١٥٦هـ) للآية الكريمة "ومكر السّيّئ" (يس/ من الآية ٤٣) بالإسكان، وعقب على القراءة بقوله[١]: "وهذا عند النّحويين الحّذاق لَحْنٌ ولا يجوز" جَرْياً على مذهب المبرّد ثم انشد ما رواه سيبويه من قول الشاعر:

إذا اعوَجَجْنَ قلت صاحِبْ قوّمِ

وقول الآخر:

فاليوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتحْقبِ إِثْماً من الله ولا واغِلِ

وقال[٢]: "فالكلام الصحيح أن نقول: "يا صاحبُ" أو "يا صاحبِ أقبِلْ" ولا وجه للإسكان، وكذلك فاليوم أَشرَبُ يا هذا" الأمر الذي يفهم منه تأييده لرأي أستاذه المبرد (ت٢٨٥هـ) فيما ذهب إليه وميله لروايته للبيتين على الاستقامة بدون إسكان حيث يقول في موضع آخر[٣]: "وهذان البيتان قد أنشدهما جميع النحويين المذكورين وزعموا كلهم أن هذا من الاضطرار في الشعر، ولا يجوز مثله في كتاب الله، وأنشدناهما أبو العباس محمد بن يزيد رحمه الله:

إذا اعوجَجْنَ قُلْتُ صاحِ قوّمِ

وهذا جيد بالغ، وأنشدنا:

فاليَوْمَ فاشْرَبْ غَيرَ مُسْتحْقبِ

وحتى يسلم للزجّاج موقفه طعن في رواية الإسكان عن أبي عمرو متّهماً الراوي بعدم الدقة في الضبط[٤].

يتضح من خلال هذه الأقوال السابقة أن الزجّاج ينهج منهج أستاذه في منعه الإسكان في أواخر الكلمات لأنه لا يتفق مع الفصيح الشائع من كلام العرب، ويتعارض مع المقاييس والأحكام التي أقام عليها مذهبه.

(١) الزجاج (أبو اسحاق ابراهيم بن سرّي)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ج٤، ص٢٧٥.

(٢) **المصدر السابق**، ج١، ص١٣٦.

(٣) **المصدر السابق**، ج٤، ص٢٧٥.

(٤) **المصدر السابق**، ج٤، ص٢٧٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثاً: رأي المجيزين لظاهرة الإسكان:

اختلف موقف النحاة المتأخرين من القراءات القرآنية عن مواقف المتقدّمين، فإذا كان الأوائل قد سعوْا إلى تأسيس علم أرادوا لقواعده أن تكون راسخة وقويّة ومبنيّة على الفصيح الشائع من كلام العرب كي يضمنوا لها البقاء والاستمرار، فتشدّدوا في رفض الخروج عن هذه المقاييس والأحكام التي ارتضوها خشية اهتزازها وانحلالها، فإن المتأخرين منهم قد اطمأنوا -على ما يبدو- على سلامة هذه القواعد، وارتاحت نفوسهم إلى استقرارها، فوقفوا من القراءات القرآنيّة موقفاً مغايراً لسابقيهم يتّسم بالمرونة وعدم التشدّد، فأجازوا كثيراً من تلك القراءات القرآنية التي اعتبرت لحناً عند بعض المتقدّمين.

ويأتي في مقدمة هؤلاء المتأخرين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الذي بنى منهجه على الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة أم شاذّة، وأجاز منها ما اعتبره القدماء لحناً، يقول السيوطي: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية. وقد ردّ المتأخرون -ومنهم ابن مالك- على مَنْ عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما ورد به قراءاتهم في العربيّة وإن منعه الأكثرون مُسْتَدلاً به"(١).

ومن هؤلاء المتأخرين الذين انتهجوا هذا المنهج في نظرتهم إلى القراءات القرآنية بعد ابن مالك أبو حيان الأندلسي الذي وقف من ظاهرة إسكان أواخر الكلمات في القراءات القرآنية موقفاً يختلف عن مواقف النحاة المتقدّمين، فأجاز الظاهرة وردّ مذهب المبرد في تلحينها، جاء ذلك في معرض تناوله لرواية الإسكان في قراءة أبي عمرو للآية الكريمة: (فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ)(البقرة: من الآية٥٤) حيث قال(٢): "ومنع المبرّد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرّد لذلك منكر".

ومؤدّى هذا الكلام أن أبا حيّان لم يكتف بإنكار ما ذهب إليه المبرّد في منع الإسكان، بل دعّم رأيه في جواز وقوع هذه الظاهرة بحجج متنوعة منها: أنها وردت في قراءة أبي عمرو -وهي سنّة متّبعة تتصل في سندها إلى الرسول عليه السّلام، وثبوت ذلك معناه قبولها في اللغة. ومما يسند هذه القراءة ورود تلك الظاهرة في قراءات أخرى مثل: ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى (وَرَسُلُنا لَدَيْهِمْ يكْتُبونَ) (الزخرف: من

(١) السيوطي (جلال عبد الرحمن بن أبي بكر)، **الاقتراح في علم أصول النحو** (تصحيح أحمد سليم الحمصي وزميله، جروس برس، الطبعة الأولى، طرابلس ١٩٨٨م)، ص٣٧.

(٢) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج١، ص٣٦٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآية ٨٠) بإسكان اللام في (رسلْنا)، وقراءة مسلمة بن محارب للآية الكريمة: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ)(البقرة: من الآية٢٢٨) بإسكان التاء في (بُعولَتْهُنّ)، وقراءة حمزة للآية الكريمة (ومَكْر السّيّئ) (فاطر: من الاية ٤٣) بإسكان الهمزة في (السَّيِّئْ)[١]، الأمر الذي يشير إلى أن هذه الظاهرة قد شاعت في قراءات أخرى، و لم تعد مقتصرة على قراءة أبي عمرو أو منحصرة في بيئة معينة كما سبق أن أشرنا.

ومن هذه الحجج التي استند عليها أبو حيان الأندلسي في بيان رأيه بجواز إسكان لام الكلمة في النثر وفي الشعر أن لغة العرب تتفق مع ما جاء في القراءات القرآنية من إسكان، حيث إن هذه الظاهرة تنتسب -كما روى أبو عمرو- إلى تميم الذين يميلون في كلامهم إلى التخفيف من ثقل توالي الحركات ويلجأون إلى التسكين[٢].

ومنها أن هذه الظاهرة يمكن قبولها في اللغة قياساً على إسكان حركة عين الكلمة من قبيل إجراء المنفصل مجرى المتّصِل كقولهم "لنا إبْلان" (بإسكان الباء)، أو أن يكون ذلك من قبيل إجراء وصل الكلام مجرى الوقف، أو للتخفيف من ثقل توالي الحركات[٣].

ومهما يكن من أمر فإننا في ختام عرضنا لآراء النحاة في ظاهرة إسكان أواخر الكلمات يتبيّن لنا مدى اختلافهم في نظرتهم إليها بين متأوّل لها أو منكر أو مجيز، وكيف أن هذه الظاهرة أثارت جدلاً طويلاً بين النحاة امتلأت به كتبهم وامتدّ قروناً. ومع ذلك فإن الناظر في هذه المناقشات لا يتأتى له الخروج برأي موحد للنحاة في هذه الظاهرة، وننتقل إلى القراء في محاولة للتعرف على الحجج التي استندوا إليها في دعم موقفهم من الظاهرة، وردّهم على النحاة الذين انتقدوا أو أنكروا عليهم قراءتهم للآيات الكريمة السابقة بالإسكان.

رأي القراء في ظاهرة الإسكان:

يختلف رأي جمهور القراء عن رأي النحاة في نظرتهم إلى إسكان أواخر الكلمات على الوجه الذي ألمحنا إليه سابقاً، وذلك راجع -في اعتقادنا- إلى اختلاف منهج الفريقين:فالنحاة أصحاب رأي واجتهاد لا يتورعون- وبخاصة القدامى منهم- عن ردّ القراءة إذا كانت مخالفة لقواعدهم ومقاييسهم، ويخضعونها للنقد اللغوي النحوي، ويجعلونه أساساً في قبولها. أما القراء فإن القراءة عندهم سنة متبعة وهم أهل نقل ورواية، وهذا هو الأساس في منهجهم، وبه عرفوا، لأنهم يعوّلون عليه كثيراً، فلا مجال لرأي أو اجتهاد لهم فيها،

(١) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط** ، ج١، ص٣٦٦.
(٢) **المصدر السابق**، ج١، ص٣٦٥.
(٣) **المصدر السابق**، ج٧، ص٣٠٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك ما دَرَج عليه الصحابة والتابعون وأئمة القراء وأكده ابن الجزري بقوله[١]: "روينا عن عمر بن الخطّاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصّحابة وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول فاقرأوا كما علّمتموه، ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن اقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا".

وعلى هذا الأساس فالقراءة عند أئمة القراء تؤخذ بالشكل الذي رويت فيه عن الرسول عليه السلام، ويتناقلها الخلف عن السّلف-بعد التأكد من صحة النقل والسّند-دون تغيير، وليس لأحد أن يقرأ برأيه، وهم يستندون في حكمهم على القراءة إلى اعتبارات ثلاثة[٢] هي:

١- موافقة العربيّة ولو بوجه.

٢- موافقة المصاحف العثمانية في الرسم ولو احتمالاً.

٣- صحة سندها بأن يرويها العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

ويقصدون بقولهم: "موافقة العربيّة ولو بوجه" أن تأتي القراءة مطابقة لوجه من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً متفقاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر[٣]، بمعنى ألا يكون هذا الخلاف مما يفسد المعنى، ومؤدّى هذا الكلام أن القراء لم يديروا ظهورهم للنحو، بل جعلوا موافقة القراءة لأحكامه ولو بوجه شرطاً في قبولها، ذلك أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، وعليه فإن معرفة وجوه قراءاته ونحوه وصرفه وبلاغته لا تتم إلا بالرجوع إلى كلامهم وتبيّن طرائقهم ومذاهبهم في التعبير، وكلام العرب تتفاوت درجاته في الفصاحة والشيوع: ففيه الأفصح والفصيح والأقل فصاحة، وفيه الشائع والقليل والنادر. وقد بنى النحاة قواعدهم على الكثير الشائع وقاسوا عليه، و لم يقبل البصريون منهم القياس على الشاذ، لكن مذهب القراء مختلف في هذه الناحية فهم يرون أن القراءة إذا صَحّ سندها واشتهرت عندهم و لم تخالف رسم المصحف العثماني ووافقت ما ورد عن العرب حتى لو لم يكن شائعاً بينهم كانت صحيحة ومقبولة، لأن أئمة القراء "لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردّها قياس عربيّة ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنة متبّعة يلزم قبولها والمصير إليها"[٤].

لأجل هذا تمسّك القراء برواية الإسكان في الآيات الكريمة الآنفة الذكر، فقرأ بها بعض القراء من

(١) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج١، ص٢١.

(٢) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج١، ص١٥.

(٣) **المصدر السابق**، ج١، ص١٦.

(٤) **المصدر السابق**، ج١، ص١٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السبعة ومن غيرهم على الوجه الذي بيّناه، الأمر الذي يشير إلى صحّة سندها وإلى تواترها وشهرتها عندهم.

ومما يعزز موقفهم من تلك الرواية توفّر موافقتها لقواعد النحاة من الوجه الذي يجيز تخفيف المتحرك بالضمّة أو الكسرة، وورود بعض النظائر لها في العربية. وهذا ما استند إليه ابن الجزري في دفاعه عنها في وجه المبرّد الذي منعها وعدّها لحناً وخروجاً عن أحكام النّحو بحجّة أنها تلغي الحركة الإعرابيّة التي وضعت للتفريق بين المعاني، فردّ عليه ابن الجزري بأن الإسكان له وجه من العربية غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من الكلام مجرى المتصل من كلمة نحو إبل وعُنُقَ، وقد أجازه شيخ النحاة سيبويه في الشعر، وتبعه في مذهبه جمهور النحويين، كما أن له نظائر في لغة تميم وأسد، وفي أشعار العرب، ثم إنّ إجماع العلماء على جواز إسكان حركة الإعراب في الإدغام يعتبر دليلاً على جواز الإسكان هنا(١).

أما القول المنقول عن سيبويه بأن أبا عمرو بن العلاء قد قرأ الآيات الكريمة السابقة باختلاس الحركة فيها، وأن الراوي قد أساء السّمع عنه، و لم يضبط النقل ورواها بالإسكان، فقد سبق أن ألمحنا إلى بطلان هذا الرأي، ذلك أن الراوي الذي نقل الإسكان عن أبي عمرو والذي سمعه منه شفاهاً هو أبو محمد يحيى اليزيدي العالم النحوي والإمام في القراءة والذي وصف بأنه قد تجرد للرواية عن أبي عمرو و لم يشتغل بغيرها فكيف لعالم في مثل مكانته و علمه لا يضبط سماع القراءة ونقلها؟ لذلك ردّ الحافظ أبو عمرو الداني هذا القول بأن أشار(٢) إلى أن اليزيدي قد نقل عن أبي عمرو قراءات أكثر خفاء ودقّة من قراءة الإسكان، و لم يقل أحد إنه قد أساء السَّمْع فيها و لم يدقّقْ في ضبطها ونقلها، ومنها قراءة إشمام الهاء من (يهدي) والخاء من (يخصمون) شيئاً من الفتح، وكذلك قراءة إشمام الراء من (أرنا) شيئاً من الكسر. وقد سبق أن بَيَّنّا أن اختلاس الحركة معناه الإسراع في نطقها، والإبقاء على جزء منها وعدم تحقيقها أو إلغائها تماماً، أما الإشمام فلا صوت فيه، وليست هناك حركة إطلاقاً(٣)، ويتعرّف عليه بالرؤية، ولا يستطيع الأعمى التحقق منه، لذلك كان أكثر خفاء من الاختلاس. ومع ذلك كان اليزيدي دقيقاً في رواية الإشمام في هذه الآيات، و لم يشكك أحد في روايته، فلماذا لا يكون كذلك في رواية الإسكان؟ ولماذا يقال إنه قد أساء سمعها ونقلها وأنّها في حقيقة الأمر اختلاس للحركة؟ ولو كانت القراءة اختلاساً للحركة -كما يقولون- هل ستخفى عليه؟ لهذا يختم أبو عمرو الداني ردّه بقوله: "فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً لكانت روايته في (أرنا) ونظائره كروايته في (بارئكم) وبابه سواء، و لم يكن يسيء السّمع في موضع ولا يسيئه في آخر مثله"(٤).

(١) ابن الجزري، **النشر**، ج٢، ص ص ١٦٠، ١٦١.
(٢) انظر **المصدر السابق**، ج٢، ص١٦١.
(٣) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٧٣.
(٤) ابن الجزري، **النشر**، ج٢، ص١٦١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وسار في نفس الاتجاه ابن الجزري الذي أكَّدَ دقّة القراء في نقل ما يروون نافياً تهمة عدم الضبط عنهم بقوله: "فإنّ من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظنّ بهم ما هم منه مبرأون وعنه منزّهون"(١).

ومما يعزز موقف القراء من ظاهرة الإسكان أيضاً أن لها نظائر في العربيّة: فقد وردت في أشعار العرب، وسُقْنا أمثلة منها في معرض حديثنا عن رأي النحاة فيها، وجاءت كذلك في لغة أقوام من العرب هم بنو أسد وتميم. والله-عزت قدرته- يسّر على عباده، فكان من تيسيره أن أمر رسوله بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه ألسنتهم" فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتّى حين) لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسْدي يقرأ: تِعْلَمون وتِعْلَم و(تِسْوَدّ وجوه) وَ (أَلم إِعْهَد إليكم) ، والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز"(٢). ذلك أن العرب زمن البعثة المحمدية، كانوا قبائل متعدّدة، ولهجاتهم مختلفة. ولو فرض الله عليهم أن يقرأوا القرآن بصورة واحدة لكان ذلك تكليفاً يشقّ عليهم، ولعجز كثير منهم أن يتحوّل عن لهجته التي نشأ عليها إلى لهجة أخرى، إلا بعد طول تدريب ومران، لذا أذن الله تعالى لرسوله أن يقرئ كل قوم كما اعتادت عليه ألسنتهم، فقال عليه الصّلاة والسلام(٣): "نزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسَّر منه". وكان ذلك مدعاة لاختلاف القراءات القرآنية وتعدّدها، على أنّ هذا التعدد في هذه الصّور الرّاجعة إلى اللهجات لم يؤدّ إلى تناقض في الأحكام أو المعاني التي أراد الله بيانها للناس(٤).

هكذا بدا القراء مطمئنين إلى سلامة موقفهم من قراءة الإسكان، متمسّكين بها، واثقين من قدرتهم على ضبط ما يسمعون وعلى التحقق من صحّة السَّند، ولا يبالون بعد ذلك أن تختلف مع قواعد النحاة، وأن ينكر هؤلاء عليهم مذهبهم فيها، "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النّحو أو كثير منهم و لم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السَّلَف على قبولها كإسكان (بارئكم ويأمركم) ونحوه"(٥).

ومهما يكن من أمر فإننا في ختام هذا العرض لآراء الفريقين في ظاهرة إسكان أواخر الكلمات نرى أن كل فريق قد بقي متشبّثاً برأيه: فجمهور النحويين تأوّلوا الظاهرة على أساس اختلاس الحركة فيها كي تنسجم مع قواعدهم التي ارتضوها ولا تخرج عنها، وجمهور القراء تمسّكوا بإسكان الحركة وقرأ بها بعض أئمتهم من السبعة وغيرهم لاعتقادهم بتوفر شروط القراءة الصحيحة فيها، دون أن يبالوا بإنكار كثير من علماء النّحو لمذهبهم، الأمر الذي لا يساعد على الخروج برأي متفق عليه في هذه الظاهرة.

(١) ابن الجزري، **النشر**، ج٢، ص١٦١.

(٢) ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، **تأويل مشكل القرآن**، شرحه ونشره أحمد صقر، المكتبة العلمية، القاهرة ١٩٧٣م، ص٣٩.

(٣) ابن حجر (أحمد بن علي)، **فتح الباري بشرح البخاري** (تحقيق وتصحيح عبد العزيز بن عبد الله بن باز، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٣٧٩هـ)، ج١، ص٢٣.

(٤) أحمد البيّلي، **الاختلاف بين القراءات**، دار الجيل، بيروت والدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٨٤م، ص٥٤.

(٥) ابن الجزري، النشر، ج١، ص١٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استمّر الخلاف بين القدماء -على هذا الوجه- متداولاً، وتناقلته أمهات كتب النحو والقراءات والتفسير دون إيجاد تفسير لهذه الظاهرة، أو تقديم حَلّ للمشكلة القائمة بين الفريقين، أو الخروج برأي موحّد في هذه الظاهرة، الأمر الذي يحدونا لأن ننتقل إلى المحدثين في محاولة للتعرف على رأيهم، وكيفية تفسيرهم للظاهرة وإيجاد حلٍّ لها.

رأي المحدثين في الظاهرة

من المحدثين من يرى تفسير ظاهرة إسكان المتحرّك في أواخر الكلمات على أساس النظام المقطعي لنسج الكلمة العربيّة، ومنهم من يرى أن ظاهرة الإسكان في لهجة تميم ربما تمثل بوادر للتخلّي عن حركات الإعراب في اللهجات العربيّة المحكية على النّحو الذي انتهى إليه الأمر في لهجاتنا المعاصرة، فكيف يكون ذلك؟

١ - النظام المقطعي وظاهرة الإسكان:

بتطبيق النظام المقطعي على ما ورد من أمثلة ظاهرة الإسكان، وبالعودة إلى تحليل جمهور النحويين للظاهرة -كما مرّ سابقاً-، وإشارتهم إلى أنها تقع في الكلمات المفردة نحو (فَخِذٍ / فَعِلٍ) و(سَبُعٍ، فَعُلٍ) و(إبلٍ، فِعِلٍ) و(ضُرِبَ، فُعِلَ) وَ (عَلِمَ، فَعِلَ) فإن نسج كل كلمة في تقسيمها المقطعي يتكون في حالة الوقف من مقطعين: مقطع قصير مفتوح (ص ح) (النوع الأول) ومقطع مقفل (ص ح ص)(النوع الثالث) [١] على النحو التالي: (فَ + خِذْ). (سَ + بُعْ)، (إ + بِلْ). (ضُ + رِبْ). (عَ + لِمْ). ومثل هذه الكلمات ذات المقطعين تتحوّل في ظاهرة الإسكان وفق ما قرّره القدماء ليصبح النطق بها على النّحو التالي: فَخْذْ، سَبْعْ، إِبْلْ، ضُرْبْ، عَلْمْ. **أي إلى كلمات ذات مقطع واحد مقفل (النوع الخامس) هكذا (ص ح ص).**

ويمكن أن تقع هذه الظاهرة في كلمتين فيحدث التسكين على تَشبيه المنفصل بالمتصل كما في قول الشاعر[٢]:

قالَتْ سُلَيْمى اِشْتَرْ لَنا سَويقا

وقول الآخر[٣]:

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

(١) للتعرّف على أنواع المقاطع العربية في نسج الكلمة العربية، انظر: أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية** (دار النهضة العربية. الطبعة الثالثة، القاهرة (١٩٦١)، ص١١٣.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٩٦.

(٣) **المصدر السابق**، ج٣، ص٩٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لأن (ترِلَ) في (اشْتَرِلَنا)على وزن (فَعِلَ) و(رَبُغَ) في (أَشرَبُ غَير) على وزن (فَعُلَ) فهما تشبهان (عَلِمَ و(سَبُعَ)، وتتكوّنان -في حالة الوقف- من مقطعين: الأول مفتوح قصير (ص ح)، والثاني مقفل (ص ح ص) هكذا: (ت + رِلْ) وَ (رَ + بُغْ)، لتتحوّلا في ظاهرة الإسكان إلى مقطع واحد مقفل (ص ح ص ص) على النحو التالي: ترْلْ) و(رَبْغْ). وهكذا في بقيّة الكلمات التي تقع على هذه الشاكلة. ومنه يتّضح أنّ تتابع ثلاثة أصوات متحركة يجيز إسكان أوسطها سواء وقع ذلك في كلمة واحدة نحو (فَخِذٍ) (فَعِلٍ) أو في كلمتين نحو (ترِلَ) و(رَبُغَ) بشرط أن تكون على مثال الأوزان التي مرّ ذكرها[١].

ويذهب الدكتور عبد الصبور شاهين (في دراسته لظاهرة الإسكان عند أبي عمرو بن العلاء) إلى أن هذا المقياس ا لمقطعي "ليس بعسير تطبيقه على مثل "بارئكم" حيث تكون زنة القطاع (فِعِل) و"يأمُرُكُمُ" (فُعُل) و"يجمَعُكُم" (فَعُل) و"يُعَلّمُهُم" بزنة (فِعُل) إلى آخر تطبيقات هذا القياس"[٢]، والمقصود بهذا الكلام أن (رِئك) في بارِئكُمْ على وزن (فِعِل) و(مُرُك) في يأمُرُكُم، على وزن (فُعُل) و(مَعُك) في يَجْمَعُكُمْ بزنة (فَعُل) و(لِمُه) في يُعَلِّمُهُم بزنة فِعُل. فتوالت ثلاثة مقاطع متحركة الأمر الذي يجيز إسكان أوسطها وهو لام الكلمة فيها أي الهمزة في بارئكم، والراء في يأمركم والعين في يجمعكم والميم في يعلّمهم.

ويتخذ القراء -كما سبق أن أشرنا- جواز إسكان حركة الإعراب في الإدغام -عند النحويين وفي مقدمتهم سيبويه- دليلاً على جواز الإسكان في الأمثلة المروية به في القراءات القرآنية. يقول سيبويه في باب الإدغام[٣]: "فإن كان قبل الحرف المتحرّك الذي وقع بعده حرف مثله حرف متحرّك ليس إلاّ، وكان بعد الذي هو مثله حرف ساكن حَسُن الإدغام وذلك نحو قولك: يَدّاودَ ". فالدال الأولى متحركة، وقد سُبقت بصوت متحرك (يَـ) وأُتبعت بصوت آخر متحرك (دا)، الأمر الذي يجيز إسكان الوسط، أي هذه الدال الأولى التي هي لام الكلمة الأولى، وهذا معناه أن لام الكلمة في وصل الكلام إذا لقيت مثلها متحرّكاً وسبقت بمتحرّك يصبح عندنا ثلاثة متحرّكات، وحينئذٍ يحسن الإدغام. والإدغام هنا يعني الإسكان للام الكلمة الأولى التي هي موضع الحركة الإعرابية لا غير. وتتفق وجهة النظر الحديثة معهم فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة حيث لا يمكن الفصل بين ظاهرتي الإدغام والإسكان في تلك الأمثلة، لأن الإدغام ليس إلا إسكاناً للام الكلمة الأولى الذي هو موضع ظهور الحركة الإعرابية يعقبه بعد ذلك تغير للصوت إن كان مختلفاً طبقاً لقانون المماثلة، ومن هنا جاء الربط بين الظاهرتين لأن المشكلة واحدة من الوجهة الإعرابيّة

(١) انظر شاهين، عبد الصَّبور، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص٣٥٢.

(٢) شاهين، عبد الصبور، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص٣٨٦. من الواضح أن عبد الصبور في تطبيقه المقياس المقطعي على هذه الأمثلة يبني ما ذهب إليه على أقوال ابن جني الذي يأخذ ثلاثة أصوات متحركة دون النظر إلى باقي الحروف كما في (أَشرَبُ غيْر) فقد أخذ منها رَبُغَ (فَعُلَ) واعتبر الحرف الأخير منها (غَ) صوتاً متحركاً (مقطعاً مفتوحاً) دون اعتبار الياء بعده. لأن ابن جنّي لو فعل ذلك لأصبح المقطع (غَيْـ) مُغْلقاً. ومن هنا لم ينظر د. عبد الصبور إلى الميم الساكنة في نهاية الكلمات: بارئكم، يأمركم، يجمعكم، يُعلّمهم، واكتفى بأخذ الحروف الثلاثة المتحرّكة قبلها على هذا الأساس المتقدّم.

(٣) سيبويه، **الكتاب** (٤/٤٣٧).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهي حذف الحركة الإعرابيّة من باب التخفيف، لأنهم يجدون في تتابع الحركات ثقلاً فينزعون إلى الإسكان، والكلمة في نظرهم معربة بحركة محذوفة للتخفيف[1]. ولا فرق في الواقع بين الإسكان في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ)(البقرة: ٦٧)، وقوله: (فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً)(فاطر: ١٠) وقوله: (وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لنا)(لأعراف: ١٦٩) لأنه واقع في آخر الكلمات: (يأمر. العزة، سيُغْفرْ) ومؤدٍ إلى حذف الحركة الإعرابية منها، وإن كان الإسكان في المثال الثاني يؤدي إلى إبدال التاء جيماً لتقاربهما في المخرج ثم إدغامها في الجيم في بداية الكلمة الثانية تبعاً لقانون المماثلة، وكذلك الأمر في المثال الثالث حيث يؤدّي إسكان الراء إلى إبدالها لاماً لتقاربهما في المخرج وإدغامها في اللام الثانية للغرض نفسه، وتنتسب الظاهرتان (الإسكان والإدغام) إلى بني تميم الذين اعتادوا إسكان أواخر الكلمات، ومعنى ذلك أنهما يمثلان اتجاهاً عاماً لدى الناطقين بتلك اللهجة ينجم عنه أداء لغوي لا شعوري عندهم يدخل في حكم السليقة اللغوية.

وخلاصة الأمر في كل ما تقدم أن الدّاعي إلى إسكان لام الكلمة في ظاهرة الإسكان (وكذلك في ظاهرة الإدغام بالطبع) هو تتابع ثلاثة مقاطع مفتوحة من كلمتين الأمر الذي يجيز إسكان أوسطها وهو لام الكلمة الأولى، وعلى هذا الأساس فإن ظاهرة الإسكان تخضع في جوهرها للنظام المقطعي الذي يجري عليه الكلام العربي.

ولا شك أن هذا التفسير يريحنا من التأويل الذي لجأ إليه النحاة القدامى، أو الحكم بالتخطئة واللحن، في دراستهم للظاهرة، ويجنبنا الخلاف الذي وقع بينهم، ويعفينا من الجدل الذي ثار بين القراء والنحاة. والأهم من كل ذلك أنه يقربنا من المناهج اللغوية الحديثة ومن روح العصر الذي نعيش فيه.

٢ - ظاهرة الإسكان واللهجات العربيّة القديمة:

ومن المحدثين من يرى أن ظاهرة إسكان المتحرّك في أواخر الكلمات على نحو ما ورد في تلك الأمثلة والشواهد السابقة، وفي تميم وأسد وغيرهما، ربّما تكون مقدّمة وإرهاصاً للتخلّي عن الحركات الإعرابية في اللهجات المحكية (الدّارجة)، ذلك أن تلك المرحلة من تاريخ اللغة العربيّة شهدت فتوحات إسلاميّة واسعة، وانتشاراً للإسلام خارج الجزيرة العربيّة، ونزوحاً لقبائل عربيّة من الحجاز ونجد وباقي الأرجاء للعيش في تلك البلاد المفتوحة، الأمر الذي أدّى إلى اختلاط العرب بالأعاجم، مما كان له الأثر الكبير في فساد الملكة اللسانيّة لدى الأجيال الناشئة من العرب، وانتشار اللحن بينهم. وهذا ما عبّر عنه ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) بقوله[2]: "فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعرّبين من العجم.

(١) شاهين، عبد الصبور، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، ص ص ٣٨٢، ٣٨٣.

(٢) ابن خلدون (عبد الرحمن). **المقدمة** (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى/ ١٩٩٣)، ص٤٧٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والسّمع أبو الملكات اللسانيّة، ففسدت بما ألقى إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع".

ويحدثنا الرواة عن حوادث فرديّة. وقع فيها اللحن أمام الرسول عليه السلام، وأمام الخلفاء الراشدين، فاستنكروه ونبّهوا إلى إصلاحه(١). غير أن مثل هذا اللحن كان في دائرة محدودة، ثم أخذ يدخل في مرحلة جديدة في زمن الدولة الأمويّة نتيجة هذه الفتوحات الإسلاميّة وكثرة مخالطة العرب للأعاجم، واتخاذ الكثير منهم الجواري والإماء من العجم في البيوت. فاتسع اللحن وتسرّب إلى الأوساط العليا في المجتمع كالخلفاء والولاة والفقهاء والشعراء وغيرهم من أمثال الوليد بن عبد الملك وعبيد الله بن زياد وخالد بن عبد الله القسري وخالد بن صفوان وأبي حنيفة والفرزدق وآخرين(٢).

استحدثت لدى هذه الأجيال الناشئة ملكة لسانية ممتزجة من الملكة الأولى التي كانت للعرب ومن الملكة الثانية التي للعجم، وهي ملكة ناقصة(٣) عن الأولى التي كانت للآباء والأجداد قبل اختلاطهم بأبناء الأمم الأخرى من غير العرب. ولهذا لم يعد العربي ينطق اللغة على سجيّته كما كان العهد به في الجاهلية وصدر الإسلام(٤)، و لم تعد السليقة اللغويّة تسعفه في سلامة لغته لدى مخاطبته الآخرين، بعد أن انتشر اللحن على نحو ما نقل الجاحظ (ت٢٥٥هـ) عن بعضهم قال: "ارتفع إلى زياد رجل وأخوه في ميراث فقال: إن أبونا مات وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله. فأما زياد فقال: الذي أضعت من لسانك أضَرّ عليك مما أضعت من مالك"(٥).

هكذا كانت العرب تستقبح اللحن وتنفر منه حتى قيل(٦): "اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجدريّ في الوجه".

لهذا كله أصبحت الحركة الإعرابيّة تمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل العربي لعدم تمكنه من سلامة لغته عند الحديث في كثير من الأحيان، ولخشيته من الوقوع في الخطأ في كلامه، فقد قيل لعبد الملك بن مروان: "لقد عجل عليك الشيب يا أمير المؤمنين، قال: شيّبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن"(٧). وأخذ بعضهم ينفر من النطق بالحركة، وينزع إلى التسكين، طلباً للسلامة وتلافياً للّحن، فقد روى الجاحظ (ت٢٥٥هـ) أن مهدي بن هليل كان يقول: "حدثنا هشامْ مجزومة ثم يقول: ابنْ ويجزمه ثم يقول حسّانْ ويجزمه، لأنه حين لم يكن نحويّاً رأى السّلامة في الوقف"(٨).

(١) أبو الطيّب اللغوي، **مراتب النحويين**، تقديم وتعليق محمد زينهم (دار الآفاق العربية، القاهرة ٢٠٠٣م)، ص١٤.

(٢) ابن عبد ربه الأندلسي (أحمد بن محمد)، **العقد الفريد**. تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر ١٩٤٠م، ج٢، ص ص٢٧٥-٢٧٩ والجاحظ (عمرو بن بحر) البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون.مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ج٢، ص ص ٢١٠-٢٢٤.

(٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ص٤٧٧.

(٤) الزبيدي (محمد بن الحسن)، **طبقات النحويين واللغويين** (تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. دار المعارف، الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٣)، ص١١.

(٥) الجاحظ، **البيان والتبيين** ٢/٢٢٢.

(٦) ابن عبد ربه الأندلسي، **العقد الفريد**، ٢/٢٧٥.

(٧) **المصدر السابق**، ٢/٢٧٥.

(٨) الجاحظ، **البيان والتبيين**، ٢/٢٢١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أدّى هذا الوضع القائم في تلك الفترة الزمنيّة إلى بروز تحوّلات في النظام الإعرابي للعربيّة عبّر عنه الدكتور نهاد الموسى بقوله: "وخلال تلك الحقبة من تاريخ العربيّة كان اتجاه شمولي داخل النظام الإعـــرابي يَتَشكّل ويتبلور في صورة من التحوّلات الكليّة والجزئية. وهو اتجاه ينحو نحو اطرّاح الحركـــة الإعرابيّـــة، ويبدو كأنما هو النواة الأولى لظاهرة التسكين التي سادت في اللهجات المحكية"(١).

ومن هذه التحوّلات التي بدأت تظهر اتجاه نحو الإسكان في بعض اللهجات العربيّـــة القديمـــة في مواضع تقتضي ظهور الحركة وعدم اختفائها، حيث إن الإعراب بالحركة في اللغة المشهورة الشائعة ما يزال هو الوجه الغالب. ومما ورد من ذلك:

١ - إسكان ياء المنقوص في حالة النصب:

اللغة الفصيحة المشهورة في إعراب الاسم المنقوص أن ينصب بفتحة ظاهرة على الياء نحـــو قولـــه تعالى: (يا قومنا أجيبوا داعِيَ اللهِ) (الأحقاف/٣١). ومن العرب مَنْ يعامل الاسم المنقوص في حالة النصب معاملته في حالتي الرفع والجر فيحذف الفتحة من الياء، وزعم أبو حاتم السجستاني(٢) أنّ إسكان اليـــاء في المنقوص في حالة النصب لغة لبعض العرب. ومن الشواهد التي ذكرها النحاة علـــى هـــذه اللغـــة قـــول الشاعر(٣):

وكسوْتَ عاري لَحْمِهِ فتركْتَهُ

فإن قوله: "عاري" مفعول به منصوب، وحقه أن تظهر الفتحة على الياء في آخره، لكنه سكّن الياء وحذف الفتحة على هذه اللغة لبعض العرب. وقوْل الآخر(٤):

ولو أنّ واشٍ باليَمامةِ دارُهُ وَداري بأعْلى حَضْرموتَ إهتَدى لِيا

فقوله: "واش" اسم إنّ منصوب، وحقّه أن ينصب بفتحة ظاهرة وأن يقال: "واشياً" لكنه ســـكّن على هذه اللغة، وحذفت الياء واستعيضَ عنها بالتنوين.

وقول شاعر آخر(٥): كأَنّ أيديهنّ بالقاعِ القَرِقْ

"أيديهنّ" اسم كأنّ منصوب، وحقّه أن تظهر الفتحة على الياء وأن يقال "أيديَهُنَّ"، لكن الشاعر جاء بـــه على هذه اللغة التي تسكن ياء المنقوص في حالة النصب.

(١) الموسى، نهاد، **ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة**، (مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، كانون الأول ١٩٧١م)، ص٧٧.

(٢) أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب** ١/٨٤٩.

(٣) السيوطي، **همع الهوامع** ١/١٧٩.

(٤) **المصدر السابق**، ١/١٧٩، والأشموني، **شرحه على الألفية** ١/٤٤.

(٥) السيوطي، **همع الهوامع** ١/١٧٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي تخريج النحاة لهذه الشواهد المتقدّمة عزوها إلى الضرورة التي ألجأتهم إلى إسكان الياء لإقامة الوزن، وقد وصفها أبو العباس المبّرد بأنها "من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر"(١). ولا مبّرر لما ذهب إليه النحاة في اعتقادنا إذا صَحّ قول أبي حاتم السجستاني بأنها لغة لبعض العرب، ومما يعزّز قوله ورود هذه الظاهرة (تسكين ياء المنقوص في حالة النصب) في غير الشعر حيث إنها وردت في قراءة قرآنية للآية الكريمة "من أوسط ما تطعمون أهليكم" (المائدة / ٨٩) حيث قرئت: "من أوسط ما تطعمون أهاليكم" بإسكان الياء، وعقّب عليها أبو حيّان الأندلسي بقوله(٢): "وقرأ جعفر الصادق "أهاليكم" جمع تكسير وبسكون الياء .. وأما تسكين الياء في أهاليكم فهو كثير في الضرورة، وقيل في السّعة ... شبّهت الياء بالألف فقدرت فيها جميع الحركات".

٢ - إسكان آخر المضارع المعتل الآخر في حالة النصب:

الأصل في المضارع المعتل الآخر بالياء أو الواو أن تظهر الفتحة في آخره في حالة النصب نحو قوله تعالى: (وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا اللهُ) (الأعراف/٤٣) وقوله: (فأولئك عسى اللهُ أن يَعْفُوَ عنهم) (النساء/٩٩).

هذه هي اللغة المشهورة في إعراب المضارع المعتل الآخر، ووردت شواهد على خلاف المطرد في كلامهم تذهب إلى حذف الحركة وتسكين الواو والياء في حالة النصب، ومنها قول الشاعر(٣):

إذا شئت أن تَلْهو ببعْضِ حَديثِها نَزَلْنَ وأَنْزَلْن القَطينَ المولَّدا

وقول آخر(٤):

فما سَوَّدَتْني عامرٌ عَنْ وراثَةٍ أبى اللهِ أنْ أَسْمو بأُمٍّ ولا أبِ

وقول غيره(٥):

كي لِتَقْضيني رقيَّةُ ما وَعَدَتْني غيْرَ مُخْتَلَسِ

وقول آخر(٦):

ما أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحُزْنُ مَمَّن دارُهُ صولُ

بتسكين الواو في (تلهو وأسمو) والياء في (تَقْضي ويُدني) واللغة المشهورة فيها أن يقال: (تَلْهُوَ، أَسْمُوَ،

(١) الأشموني، **شرحه على الألفية** ١/٤٤.
(٢) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط** ٤/٣٥٣.
(٣) ابن جني، **الخصائص** ٢/٣٤٢ والسيوطي، **همع الهوامع** ١/١٨٢.
(٤) ابن جني، **الخصائص** ٢/٣٤٢.
(٥) ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف)، **أوضح المسالك**. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، الرياض ١٩٧٤)، الجزء الرابع، ص١٥١، وأبو حيان، **الارتشاف** ٢/٨٤٦.
(٦) الأشموني، **شرحه على الألفية** ١/٤٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقضِيَ، يُدْنِيَ) بإظهار الحركة في آخرها.

وأشار ابن جني إلى أن إسكان الياء في موضع النصب قد وقع كثيراً، وشبهت الواو في ذلك بالياء[١].

وقد وردت الظاهرة في قراءة قرآنية للآية الكريمة: (إلا أن يَعْفون أو يَعْفُوَ الذي بيده عقدة النكاح) (البقرة/ ٢٣٧) حيث قرأها الحسن البصري بإسكان واو الفعل في "يعفو"[٢].

٣ - إسكان المتحرّك في آخر الكلمة في الوقف:

ويمثل الوقف مظهراً آخر من مظاهر حذف الحركة من آخر الكلمات. ولعلّ هذه الظاهرة أن تكون "من المعالم البارزة على طريق اتجاه العربيّة إلى التسكين، فإن الوقف في أبرز مظاهره العمليّة اتجاه في التسكين بإسقاط الحركة"[٣].

والغرض من التسكين في الوقف هو الاستراحة، وتكون بالسكون أبلغ[٤]. ومعلوم أن النحاة يجيزون هذا التسكين في أواخر الكلمات في الوقف، دون أن يكون لذلك أثر على معنى العبارة حيث يستدل على الحركة المحذوفة من خلال الموقع الإعرابي للكلمة، وعلى هذا الأساس تكون هذه الحركة إذا أسكنت في الوقف مرادة[٥].

٤ - الإسكان في وصل الكلام:

لم يقتصر إسكان المتحرّك في أواخر الكلمات على الوقف، بل وجدنا صوراً منه تنتقل إلى ثنايا الكلام إجراء للوصل مجرى الوقف، وتشير هذه الظاهرة إلى بُعْد جديد من تفشي ظاهرة التسكين في البناء النحوي في العربيّة[٦].

وتقع هذه الظاهرة في وصل الكلام في الشعر بكثرة. وقد تقع في سعة الكلام في النثر بقلّة على نحو ما أشار إليه ابن مالك بقوله[٧]:

وربّما أعطِيَ لفظُ الوصلِ ما للوقف نثراً، وفشا مُنْتَظَما

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣٤١/٢، ٣٤٢.
(٢) ابن جني، **المحتسب** ١٢٥/١.
(٣) الموسى، نهاد، **ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة**، ص٧٨.
(٤) محمد الخضري، **حاشيته على ابن عقيل** (دار إحياء الكتب العربيّة لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ج٢، ص١٧٦.
(٥) أبو علي الفارسي، الحجّة ٨٢/٢.
(٦) الموسى، نهاد، **ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة**، ص٧٩.
(٧) **شرح الأشموني** ٧٦١/٣.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن مظاهر وقوع التسكين في الشعر قول الشاعر[١]:

ومَنْ يَتَّقْ فإن اللهَ مَعْهُ ورِزْقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادِي

فقد أسكن الفعل (يَتَّق) على خلاف الأصل، حيث إنه فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، وعلى هذا الأساس يقال "يَتَّقِ" بتحريك آخره بالكسرة.

وقول غيره[٢]:

فَظَلْتُ لدى البيتِ العَتيق أُخيلُهُ ومِطْوايَ مشتاقان لَهْ أَرِقانِ

بإسكان الضمير الهاء في (لَه) وأصله هُنا التحريك بالضمَّة.

وقول الآخر[٣]:

وَأشرَبُ الماءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلاّ لأَنّ عُيونَهْ سَيْلُ واديها

بإسكان الضمير (الهاء) في (عُيونَهْ) أيضاً على خلاف الأصل في تحريكه.

وقد تسرّبت ظاهرة إسكان الضمير (الهاء) إلى النثر، وروى أبو الحسن[٤] أنّها لغة لأزد السّراة يقولون: مررت بهْ أمس. كما تسربت إلى القراءات القرآنيّة حيث قرأ أبو عمر وبن العلاء وحمزة بن حبيب وأبو بكر الآيات الكريمة التالية: (ومِنْ أهلِ الكتابِ مَنْ إنْ تأمَنْهُ بقنطار يُؤَدِهِ إليك) (آل عمران/٧٥) و(وَمَنْ يُرِدْ ثَوابَ الدّنيا نُؤْتِهِ منها) (آل عمران/ ١٤٥) (ويَتبعُ غيْرَ سبيل المؤمنين نُوَلّهِ ما تولّى وَنُصْلِهِ جهنم وساءت مصيراً) (النساء/١١٥) بإسكان الهاء في "يُؤَدِّهْ، و"نُؤْتِهْ" و"نُوَلّهْ" و"نُصْلهْ"[٥].

٥ - الإسكان في تميم وأسد:

تجاوز الأمر في تميم وأسد ما تقدّم كلّه، فلم يعد يقتصر على الاسم المنقوص أو الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة النصب، أو هاء ضمير الغائب، أو بعض الحالات الأخرى في ضرورة الشعر، بل شمل الكلمات المبنيّة والمعربة في مختلف المواقع في الشعر وفي النثر على النحو الذي عرضته هذه الدراسة[٦]، وأثار خلافاً بين النحاة والقراء، الأمر الذي يشير إلى شروع في إسقاط الحركة الإعرابية من المواضع التي تقتضي ظهورها فيها على الوجه الذي آل إليه الوضع في اللهجات المحكيّة وكما نشاهده في لهجاتنا المعاصرة[٧].

(١) ابن جني، **الخصائص**، ١/٣٠٦، ٢/٣٣٩.
(٢) ابن جني، **المحتسب** ١/٢٤٤.
(٣) ابن جني، **المحتسب**، ١/٢٤٤.
(٤) **المصدر السابق**، ١/٢٤٤.
(٥) ابن الجزري، **النشر** ١/٢٤٠.
(٦) انظر أمثلة الإسكان في القراءات القرآنية في الصفحات ١-٥ من البحث، وشواهد الإسكان من الشعر في الصّفحات ٩-١٣.
(٧) الموسى، نهاد، **ظاهرة الإعراب في اللهجات العربيّة القديمة** ، ص٨١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمـــــــة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. تَنْتَسِبُ ظاهرة إسكان أواخر الكلمات إلى بني تميم وأسد، وقد تسرّبت إلى القراءات القرآنية، فقرأ بأمثلة منها عدد من القراء السبعة وغيرهم، الأمر الذي أثار مشكلة خطيرة بين النحاة والقراء، لأن حذف الحركة الإعرابية يمس ظاهرة الإعراب في الصميم.

٢. أرجع بعض النحاة القدامى الظاهرة لأسباب نطقيّة صوتيّة تتمثل في ثقل نطق الضمة والكسرة، وبخاصّة عند توالي كل منهما، الأمر الذي يدعو أصحاب هذه الظاهرة إلى التخفيف، وذلك باللجوء إلى التسكين وحذف الحركة من أواخر الكلمات.

٣. اختلف النحاة في تناولهم للظاهرة بين متأول لها على أساس اختلاس الحركة في النثر لا إلغائها، وجوازها في الشعر. ومنكر لحذف الحركة في النثر وفي الشعر لأنها وضعت للتفريق بين المعاني. ومجيز للظاهرة في النثر (في القراءات القرآنية) وفي الشعر، لوجود نظائر لها في العربية.

٤. أدى منهج القراء الذي يقوم على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، ولا مجال فيه للرأي والاجتهاد، إلى تمسك جمهورهم بقراءة الإسكان في الآيات الكريمة، وعدم الالتفات إلى اعتراضات النحاة، لتوفر شروط القراءة الصحيحة عندهم فيها.

٥. هكذا بقيت المشكلة قائمة بين الفريقين، دون أن يستطيع الناظر في أقوالهم الخروج برأي موحد فيها، أو إيجاد تفسير للظاهرة أو حلّ لها الأمر الذي يدعونا للانتقال إلى المحدثين للتعرف على آرائهم.

٦. من المحدثين من يرى تفسير ظاهرة إسكان المتحرّك في أواخر الكلمات على أساس النظام المقطعي لنسج الكلمة العربيّة، ذلك أن تتابع ثلاثة مقاطع متحرّكة في كلمتين يجيز إسكان أوسطها (أي لام الكلمة الأولى) على نحو ما أورده القدامى عن لهجة تميم التي تسرّبت منها بعض الأمثلة إلى القراءات القرآنية، وعلى هذا الأساس فإن ظاهرة الإسكان تخضع في جوهرها للنظام المقطعي الذي يجري عليه الكلام العربي.

٧. ومن المحدثين من يرى أن هذه الظاهرة في تميم وأسد، ربما تمثل بوادر للتخلّي عن حركات الإعراب في اللهجات العربيّة الدّارجة، على النَّحو الذي نشاهده في لهجاتنا العربيّة المعاصرة.

٨. إنّ تفسير ظاهرة الإسكان على الوجه المتقدّم عند المحدثين، يريح الدارسين من الجدل والخلاف اللذين أثيرا حولها، ويقلّل من أحكام الضرورة والتأويل، كما أنه يزيد من اطراد القواعد والقوانين في النّحو العربي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com